

الملك عبد الله استوعب الحراك الداخلي نحو الإصلاح وحرك عجلة التطور

خلال عامين.. أطلق الحوار الوطني وجمعية حقوق الإنسان وهيئة الصحفيين والانتخابات البلدية



الدمام: ميرزا الخويلدي أدى الملك عبد الله بن عبد العزيز، بوصفه ولي عهد الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، خلال السنوات الثلاث الماضية، دوراً رئيسياً في تدعيم حركة الإصلاح الإداري والسياسي في السعودية، واستيعاب الحراك الداخلي نحو التطوير. ومنذ عام 2003، شهدت السعودية مجموعة من الخطوات الإصلاحية تمثلت في إنشاء مركز الملك عبد العزيز

للحوار الوطني الذي عقد أول ملتقى للحوار الوطني منتصف يونيو (حزيران) 2003 وشارك فيه 35 معظمهم من علماء الدين وأكاديميين، يمثلون ولأول مرة مختلف الاتجاهات المذهبية في المملكة. وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام قضايا الوحدة الوطنية ودور العلماء في ترسيخها. وفي العام التالي، أعلن قيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في التاسع من مارس (آذار) 2004 وجاء في بيان تأسيسها أنها تأتي بهدف العمل على حماية حقوق الإنسان وفقاً للنظام الأساسي للحكم، وما ورد في الإعلانات والمواثيق الخاصة بحقوق الإنسان الصادرة عن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بما لا يخالف الشريعة الإسلامية. وباشرت الجمعية منذ تأسيسها العمل وتصدر تقريراً سنوياً، وقامت في العام الحالي بزيارات تفتيشية لعدد من السجون، وحرصت على تدعيم ثقافة احترام الإنسان.

خطوات اصلاحية

* وفي يونيو 2004 تم الانتهاء من انتخاب أول هيئة للصحافيين السعوديين بعد تأجيلات متكررة وتجاذبات حول نظام الانتخابات فيها حيث تأجلت لأكثر من 3 مرات خلال 6 أشهر. وفاز بالعضوية 5 من رؤساء تحرير الصحف السعودية؛ وهي «الرياض» و«الاقتصادية» و«الجزيرة» و«اليوم» و«البلاد»، إضافة إلى نائب رئيس تحرير وكاتب بجريدة «الوطن» وصحافتين من «الرياض». وكان اللافت إلى ان الوزارة تخلت عن تعيين ثلث الأعضاء في مجلس الهيئة وطرح جميع المقاعد التسعة للتصويت.

وفي خطوة اصلاحية اخرى، أقر مجلس الوزراء في جلسته يوم 17 شعبان 1424 هـ توسيع مشاركة المواطنين في ادارة الشؤون المحلية عن طريق الانتخاب، وذلك بتفعيل المجالس البلدية وفقا لنظام البلديات والقرى على ان يكون نصف اعضاء كل مجلس بلدي منتخبا. وشهدت المملكة منذ بداية العام الجاري فعاليات التسجيل للانتخابات البلدية، وتسجيل المرشحين وإجراء الانتخابات في الرياض في العاشر من فبراير (شباط) الماضي، وتلتها الانتخابات في المنطقة الشرقية في 3 مارس الماضي. وبدأ تسجيل المرشحين في المرحلة الثالثة للانتخابات التي تشمل منطقة مكة المكرمة، المدينة المنورة، القصيم، تبوك، حائل، الجوف، والحدود الشمالية يوم الأحد 20 مارس 2005. وبدأت الحملات الانتخابية من السبت 9 أبريل (نيسان) إلى الأربعاء 20 أبريل، قبل يوم واحد من إجراء آخر انتخابات بلدية ضمن المرحلة الثالثة والأخيرة.

وكانت الفترة التي تلت احداث الحادي عشر من سبتمبر (أيلول) 2001 قد شهدت حراكا سياسياً داخلياً تمثل في اصدار المثقفين السعوديين لعدد غير مسبوق من البيانات والعرائض بعضها وجهت للحوار مع الأطراف الأميركية حول أحداث سبتمبر وتداعياتها ومناقشة المنظومة الفكرية التي اتهمت بتوفير المناخ الملائم لتلك الأحداث، والبعض الآخر من البيانات استهدفت تمتين الجبهة الداخلية السعودية وتشكيل «إنتلجنسيا» تعنى بالشأن السياسي، وإقحام النخب الثقافية في الأحداث اليومية. وكان اهم ما في تلك العرائض، التزام الموقعين جميعاً بالوحدة الوطنية والاصطفاف خلف قيادة البلاد ورمزية الحكم ورفض التدخلات الخارجية والعمل بشكل جماعي بين النخب التي كانت تمثل مختلف الأطياف الفكرية والثقافية والسلطة على أحداث مجموعة من الإجراءات التطويرية في بنية الدولة والمجتمع، والإقرار بتعددية المجتمع السعودي، والتعامل وفق هذا المفهوم.

وضمن الحراك الداخلي وقعت في ابريل 2002 مجموعة من الشخصيات، معظمهم من رجال الدين والمنتمين لحقل الدراسات الاسلامية في السعودية، بالإضافة لعدد من النساء والليبراليين وصل عددهم إلى 150 شخصاً بياناً موجهاً للمثقفين الأميركيين بعنوان «على أي أساس نتعاش؟»، وهو البيان الذي يرد على بيان لمعهد القيم الأميركي في نيويورك ووقع عليه 60 مثقفا اميركيا وصدر في فبراير (شباط) 2002 بعنوان «على اي اساس نقاتل؟»، لكن بيان المشايخ السعوديين على ما يحتويه من لغة تبريرية لم يصمد أمام الانتقادات المتشددة، فانسحب ابرز موقعيه رضوخاً لرغبة الشارع.

وخلال الفترة بين شهري مارس وابريل 2002، صدر في السعودية بيانان وقع عليهما 130 مثقفاً محلياً (وقع على الأول 22 مثقفاً والثاني 113 مثقفاً مع وجود بعض الأسماء المشتركة)، وكان البيانان يتجهان للتعاطف مع الفلسطينيين ونبذ السياسة الأميركية.

وتلا ذلك اصدار بيانات سعودية من اطياف مختلفة تدعو لتعزيز الوحدة الوطنية وموازرة النظام السياسي مع الدعوة لتحديث أطره وهياكله. واستقبل الملك عبد الله، ولي العهد، آنذاك نخبة من موقعي بيان «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله». كما استقبل في وقت لاحق آخر حمل اليه عريضة باسم «شركاء في الوطن» تدعو لدمج المواطنين من مذاهب مختلفة في الإطار الوطني وتعزيز الوحدة الوطنية.

الحوار الوطني

* واصل الملك عبد الله سياسة فتح الأبواب لاستيعاب المناخات المتعددة، واتجه نحو إيجاد بيئة صالحة للحوار، فأسس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي عقد حتى الآن اربع جولات للحوار شارك فيها أكثر من 220 من مختلف النخب الوطنية في جلسات حوار بدأت من داخل قاعات الفنادق ثم الى مختلف مفاصل المجتمع، ويجد السعوديون أنفسهم أمام استحقاقات هذه التجربة واستيعاب متطلباتها.

وجاء المؤتمر الأول الذي عقد في الرياض منتصف يونيو 2003 وسط أجواء اقليمية عاصفة، تمثلت في الحرب على العراق، وارتفاع موجة الإرهاب التي اجتاحت البلاد. وكان المؤتمر جريئاً في الاعتراف بوجود «تعدد» على اساس مذهبي في بلد لم يعتد كثيراً على الاعتراف بمثل هذه التنوعات.

وغابت عن اللقاء الاول التيارات الفكرية التي تتقاسم المشهد السعودي، كالاتجاهات غير المحسوبة على التيارات الدينية والليبراليين كما غابت المرأة، لكن اللقاء استطاع وبارادة سياسية محسوبة تحريك الساكن وضخ الحياة في قيم الحوار على اساس التعايش داخل البيت السعودي.

وفي غمرة هذا الابتهاج جاء اللقاء الثاني الذي عقد في مكة المكرمة بعد نحو ثلاثة اشهر من اللقاء الأول ما بين 27-31/ديسمبر (كانون الأول) 2003، ولكن بصياغة مختلفة، فقد تم توسيع المشاركة في الحوار لتضم 60 مشاركاً يمثلون مختلف التيارات الدينية والفكرية وشاركت المرأة ضمن هذه الفعاليات. وكان موضوعه «الغلو والاعتدال: رؤية منهجية شاملة».

وفتح اللقاء الثاني الأبواب على مصراعيها لكل التوقعات، وايضاً للتجاذبات الداخلية بين مختلف التيارات. وكانت اللغة النقدية أهم ما اتسم به الملتقى، وكذلك الجرأة في طرح مختلف القضايا على بساط البحث واقتحام مناطق (التابو) التي لم تكن متاحة للتناول بين المثقفين، بالإضافة للتوصيات التي هي الأخرى شهدت تجاذبات شديدة بين مختلف تلك الاطياف، كل ذلك بالإضافة ايضاً للأحاديث التي أقيمت في ديوان ولي العهد أمام القيادة السعودية، والتي حاول كل متحدث أن يصيغ إعلاناً يمثل (اتجاهات) أكثر من كونه مجرد خطاب، كل ذلك جعل الحوار الوطني ينحى منحى جديداً.

وفي 12 يونيو 2004 عقدت في المدينة المنورة فعاليات المؤتمر الثالث تحت عنوان «المرأة.. حقوقها وواجباتها» وحضره 70 مشاركاً، نصفهم تقريباً من النساء، والقي فيه نحو 18 بحثاً تناول قضايا المرأة في المملكة.

وفي الفترة من 7 - 9 ديسمبر 2004 عقد في الظهران مؤتمر تحت عنوان «قضايا الشباب.. الواقع والتطلعات» بمشاركة 40 من المفكرين والمثقفين و62 شاباً وشابة في اول خطوة لدمج الشباب في الحوار الوطني.

* كلمة الملك عبد الله غداة انشاء مركز الحوار الوطني

* «أيها الإخوة.. لقد شهدنا في الفترة الاخيرة تطورا هاما تمثل في انعقاد اللقاء الوطني للحوار الفكري، هذا اللقاء الذي ضم نخبة صالحة إن شاء الله من أبناء الوطن العزيز من مختلف المشارب والتوجهات اجتمعوا في ظل المحبة الاسلامية وتناقشوا في رحاب الاخوة الوطنية وانتهوا الى توصيات بناءة تعزز التمسك بالعقيدة السمحة وتؤكد الوحدة الوطنية، فلهم من جميع أبناء الوطن الشكر والتقدير. ولقد رأى هؤلاء الإخوة الكرام أن يستمر الحوار ويتسع نطاقه ليدخل فيه المزيد من المتحاورين وليبحث فيه المزيد من القضايا بهدف أن يتطور الحوار حتى يكون أسلوباً بناء من أساليب الحياة في المملكة العربية السعودية.

ويسعدني أن أتحدث اليكم لأعلن عن موافقة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز يحفظه الله على قيام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ليكون وسيلة عملية لتحقيق الهدف المذكور، وسوف يكون مقره في مدينة الرياض ويجري العمل الآن على تجهيز المقر وسوف يستعين المركز بمرافق وخدمات مكتبة الملك عبد العزيز العامة لتسهيل أعماله. ولا يراودني أدنى شك أن انشاء المركز وتواصل الحوار تحت رعايته سوف يكون بأذن الله إنجازا تاريخيا يسهم في ايجاد قناة للتعبير المسؤول سيكون لها أثر فعال في محاربة التعصب والغلو والتطرف ويوجد مناخا نقيا تنطلق منه المواقف الحكيمة والآراء المستنيرة التي ترفض الارهاب والفكر الارهابي».

ان آداب الحوار يجب أن تنطلق من منهج السلف الصالح الذي يعتنقه شعب المملكة.. وقد كان السلف الصالح عليهم رضوان الله لا يجادلون الا بالحكمة والموعظة الحسنة ويعملون بتوجيه سيدنا ونبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت»، كما كانوا يعتبرون سب المسلم فسوقاً وقتاله كفراً، هذا هو الطريق السليم للحوار.

وانني على ثقة أن علماء هذا الوطن ومفكره ومثقفه هم من يسلك هذا الطريق المستقيم وأنهم يدركون كما أدرك أن المملكة قيادة وشعبا لن ترضى أن تتحول حرية الحوار الى مهاترة بذينة أو تنابز باللقاب أو تهجم على رموز الامة المضيئة وعلماننا الافاضل.

ان هذا الوطن الذي يتشرف بخدمة الحرمين الشريفين والذي تهوي اليه قلوب المسلمين من كل مكان لا يمكن أن يضم فكرا يخرج قيد شعرة عن ثوابت العقيدة الاسلامية كما أنه لن يقبل فكرا يحرف تعاليم الاسلام ويتخذ شعارات خادعة لتبرير الاهداف الشريرة في تكفير المسلمين وإرهابهم وان شعبنا السعودي لا يرضى بديلا عن الوسطية المعتدلة التي ترفض الغلو والتعصب بقدر ما ترفض الانحلال والاباحية».

Like 0

Tweet

Share

